مركز إبداع المعلم
TEACHER CREATIVITY CENTER

ورقة بحثية حول واقع التعليم في فلسطين في ظل حالة الطوارئ "جائحة كوفيد19"

مقدم إلى: قطاع تعليم المجتمع المدني

منسق قطاع التعليم: مركز إبداع المعلم

مقدم من: الباحثة – تمارا توفيق التميمي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص التنفيذي	**4**
المقدمة	**5**
1. التأثير العام لانتشار جائحة كوفيد - 19 على قطاع التعليم في فلسطين	**9**
1.1 التغييرات التي طرأت على أولويات وزارة التربية والتعليم	9
1.2 التغييرات في أولويات الحكومة والإنفاق على التعليم	11
1.3 التأثير على مشاريع وأنشطة منظمات المجتمع المدني واستراتيجيات التخفيف من حدة الأزمة	12
2. تقييم استجابة الحكومة ووزارة التربية والتعليم	**15**
2.1 إنجازات ونجاحات ملحوظة لوزارة التربية والتعليم	15
2.2 وضع خطة الاستجابة الوطنية	15
2.3 نقاط القوة والفجوات الرئيسية لخطة الاستجابة الوطنية	17
3. الطريق إلى الأمام	**18**
3.1 الأولويات الحالية	18
3.2 الأولويات المستقبلية	18
3.3 التحديات الرئيسية	19
الخلاصة	**20**
المراجع	**22**

الملخص التنفيذي

وصل فايروس كورونا المستجد للمرة الأولى إلى فلسطين في شهر مارس 2020، ونتج عنه الإعلان عن حالة الطوارئ والاستجابة الحكومية الشاملة التي أدت الى تعطيل الحياة اليومية للفلسطينيين وأثرت على الوصول للحقوق والحريات الأساسية. جاء ذلك لتجنب حالة طوارئ صحية عامة علمت الحكومة مسبقاً أن النظام الصحي في فلسطين لا يمكنه تحملها بعد ملاحظة تجارب الدول المتقدمة، مثل إيطاليا وإسبانيا. تسعى هذه الورقة إلى البحث في ودراسة حالة التعليم في ظل حالة الطوارئ من وجهات نظر وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة.

تغطي الورقة ثلاثة مجالات رئيسية وهي: الأثر العام لفايروس كورونا على وضع التعليم في فلسطين، تقييم لاستجابة الحكومة ووزارة التربية والتعليم، وسبل المضي قدماً بعد الأزمة. يغطي المجال الأول وزارة التربية والتعليم والحكومة على نطاق أوسع، ومنظمات المجتمع المدني. فيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم، ظهرت تغيرات في أولويات الوزارة من خلال مقارنة أولويات الوزارة قبل وأثناء الموجة الأولى والثانية من انتشار الفايروس، فضلاً عن علاقة الوزارة مع الجهات المانحة الرئيسية. تركزت التغيرات في أولويات الحكومة على الانفاق المالي على التعليم قبل وأثناء الأزمة، وأظهرت أن الإنفاق التنموي تراجع بمقدار 43% في الفترة ما بين يناير حتى مايو 2020 مقارنة بمتوسط يناير حتى مايو 2019، وبنسبة 27% مقارنة بمتوسط يناير حتى مايو 2018. أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فقد أرغمتهم الأزمة على إعادة تشكيل مشاريعهم وأنشطتهم والانتقال الى تنفيذها افتراضياً. كما عانت العديد من منظمات المجتمع المدني من قيود التمويل فيما يتعلق بدفع رواتب الكادر، وتأمين التمويل لاستمرار تنفيذ برامجهم.

أما بخصوص تقييم استجابة الحكومة ووزارة التربية والتعليم، يغطي هذا القسم إنجازات وزارة التربية والتعليم وتطوير خطة الاستجابة الوطنية من حيث مواطن القوة والفجوات. لا ينبغي انكار إنجازات وزارة التربية والتعليم باعتبارها قادت استكمال امتحانات الثانوية العامة واستجابت بمسؤولية لانتشار الفايروس في مناطق محددة أثناء عقد الامتحانات، وبعد ذلك خلال استئناف العام الدراسي لطلبة الصفوف العليا. انجاز مهم آخر يحسب للوزارة أنها عملت بسرعة على انهاء وإطلاق خطة الاستجابة الوطنية ونجحت في اخراط الممولين، حيث تم إعادة توزيع الموازنات والتمويل بسهولة وكفاءة.

أما فيما يتعلق بتطوير خطة الطوارئ الوطنية فلم تكن العملية شاملة وتشاركية بل اقتصرت على وزارة التربية والتعليم والممولين، ما عنى اقصاء منظمات المجتمع المدني، والمدارس، والأهالي وأدى الى نقص التكامل في تنفيذ وتقديم الدعم في الغالبية العظمى من الحالات. هذا يعكس حالة من المركزية في صنع القرار وضعف النهج التشاركي من طرف وزارة التربية والتعليم. ومع ذلك، شملت خطة الاستجابة الوطنية على بعض مواطن القوة، حيث كانت شاملة وتسعى إلى دمج الجوانب الإبداعية. الا أن الفجوات الرئيسية تتطلب معالجتها للتخفيف من أثر الأزمة على التعليم. حيث تمثلت الفجوات الرئيسية ونقاط الضعف في تمويل الخطة، والافتقار الى رؤية حول التعلم عن بعد واقتصاره على التعليم الالكتروني، واهمال الاحتياجات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والاعاقة وقطاع الطفولة المبكرة، وغياب بروتوكول إدارة الازمات.

وبناء على ذلك، يجب أن تشمل الأولويات العاجلة-قصيرة المدى تبني نهج تشاركي شامل في التخطيط والتنفيذ، يعالج إهمال قطاع الطفولة المبكرة والفئات المهمشة اجتماعياً، واحتياجات النوع الاجتماعي والاعاقة، كما يعالج سد الفجوة المعرفية، وتطوير رؤية التعلم عن بعد وعدم المركزية في صنع القرار. أما الأولويات طويلة المدى فقد سعت الى النظر في نوع النظام التعليمي في فلسطين وأولويات الانفاق العام مع التركيز على الفرص التي يوفرها التعليم عن بعد المتزامن وغير المتزامن وإصلاح النظام الضريبي وسياسات الإنفاق الاجتماعي، مع تصور أدوار الجهات الفاعلة المختلفة وخاصة منظمات المجتمع المدني.

المقدمة

ظهر كوفيد-19 لأول مرة في ديسمبر 2019،[1] وتم الإعلان عنه، من قبل منظمة الصحة العالمية، كطارئة صحية عمومية تسبب قلقاً دولياً في 30 يناير 2020 [2] وكجائحة في 11 مارس.[3] حيث بلغ إجمالي حالات الإصابة المؤكدة بـ كوفيد-19، حتى 22 أغسطس2020، 22,812,491 حالة في 216 دولة أو منطقة أو إقليم، وبلغ عدد الوفيات 795,132.[4]

وقد أدى تفشي الجائحة المستعر إلى انهيار أنظمة الرعاية الصحية الوطنية المتينة في «البلدان المتقدمة»، لدرجة أنه، بتاريخ 22 أغسطس 2020، بلغ معدل الوفيات في كل إيطاليا والمملكة المتحدة وبلجيكا 13.8% و 12.8% و 12.4% مقارنة بالمتوسط العالمي 3.5%.[5] وقد دفع التفشي السريع للفايروس وارتفاع معدلات الوفيات الحكومات الوطنية على صعيد العالم لاعتماد سياسات وقائية تقيد حرية الحركة بدرجات متفاوتة. وشمل ذلك إغلاقاً للمدارس والمؤسسات الأكاديمية، مما أثر بطبيعة الحال على الحق في التعليم. وخلال ذروة الجائحة، على وجه التحديد في 25 أبريل 2020، تم بلوغ إجمالي عدد المتعلمين المتضررين 1,568,452,265 متعلمًا، أي ما يعادل 89.6% من إجمالي عدد المتعلمين المسجلين، بسبب 185 عملية إغلاق على نطاق الدولة. وفي تاريخ 2 أغسطس 2020، حيث شهدت العديد من الدول احتواءً للفايروس، انخفض إجمالي عدد المتعلمين المتضررين إلى 1,058,824,335، أي ما يعادل 60.5% من اجمالي عدد المتعلمين المسجلين، في 106 إغلاق على نطاق الدولة.[6]

ومع وصول كوفيد-19 إلى فلسطين، تبنت الحكومة استجابة شاملة تشمل تدابيراً وقائيةً صارمة. حيث أعلن الرئيس عباس حالة الطوارئ في 5 مارس 2020 وشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية فرقاً لإدارة الطوارئ على مستوى المحافظة تحت قيادة وزارة الصحة وتضم كل من وزارة الداخلية، والاقتصاد الوطني، والتنمية الاجتماعية، والتربية والتعليم. وتولت وزارة الخارجية التنسيق مع الفريق المركزي لإعادة الفلسطينيين من الخارج. وأتاح هذا القيام باستجابة شاملة كان من شأنها التخفيف من أثر القيود المفروضة على حياة الفلسطينيين اليومية. واشتملت الإجراءات العارضة التي تم اتخاذها فرض الإغلاق الشامل على بيت لحم وبعض القرى والبلدات الأخرى، وإقفال جميع المدارس والمؤسسات التعليمية. بالمحصلة، يشار إلى إغلاق 3,037 مدرسة[7] وتعليق الدراسة الأكاديمية المنتظمة لـ 1,282,054 طالب.[8]

هذا، وتكشف المؤشرات المذكورة أعلاه هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية على المستويين العالمي والوطني في كافة أنحاء العالم من حيث توفير الرعاية الصحية عالية الجودة، والتعليم، وأنظمة الضمان الاجتماعي للجميع. ويرجع هذا، في المقام الأول، إلى السياسات الليبرالية الجديدة التي بزغت في السبعينيات وهيمنتها على نطاق العالم لاحقاً وإلى ما ارتبط بها من اقتصاديات السوق الحرة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، والتي تجلت في تدني الاستثمارفي السياسات المجتمعية والتعليم والرعاية الصحية بصورة أساسية.

وبالإضافة إلى ذلك، تُرجمت هيمنة السياسات الليبرالية الجديدة إلى زيادة حادة في إجمالي الدين العام للبنوك المحلية والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات والمستثمرين في القطاع الخاص، المحليين منهم والدوليين. وتكشف بيانات صندوق النقد الدولي أن نسبة إجمالي الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في السودان بلغ 295.3% بصورة منقطعة النظير. كما أن النسب المئوية في البلدان «المتقدمة" مربكة أيضا، ففي اليابان سجلت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 252.9%، وفي اليونان بـ 200.75%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بـ 131.07% . وقد أدت خطورة الوضع إلى عملية تصنيفٍ؛ ففي حال فاقت النسبة المئوية من إجمالي الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة 75% تصنف على أنها خطرة، ومن 50-75% بالمتوسطة، ومن 25-50% بالمنخفضة، أما النسبة الأقل من 25% فصنفت بالجيدة.[9]

وعلى الرغم مما اتسمت به السياسات الشيوعية/ الاشتراكية من عيوب وثغرات، من حيث الإيفاء بالحقوق المدنية والسياسية والثقافية، وسيطرة الاستقطاب الرأسمالي/ الاشتراكي على العالم طوال 45 عامًا من الحرب الباردة، إلا أنه كان هناك توازناً

1. منظمة الصحة العالمية، فيروس كورونا المستجد - الصين (منظمة الصحة العالمية ، 12 يناير 2020) <https://bit.ly/2UfSRy8>
2. منظمة الصحة العالمية، بيان حول الاجتماع الثاني للوائح الصحية الدولية (2005) لجنة الطوارئ المعنية بتفشي فيروس كورونا المستجد (منظمة الصحة العالمية، 30 يناير 2020) < https://bit.ly/2JS9tKk>
3. منظمة الصحة العالمية، الملاحظات الافتتاحية للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن COVID-19 (منظمة الصحة العالمية)، 11 مارس 2020 < https://bit.ly/3peoDtA>
4. منظمة الصحة العالمية ، مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19) جائحة (منظمة الصحة العالمية) < https://bit.ly/2Ul3XSp > تم الوصول إليه في 23 أغسطس 2020.
5. منظمة الصحة العالمية، لوحة المعلومات الخاصة بمرض فايروس الكورونا (COVID-19) (منظمة الصحة العالمية) < https://covid19.who.int> تم الصول إليه في 20 يوليو 2020.
6. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، التعليم في ظل COVID-19: من الاضطراب إلى التعافي (اليونسكو) < https://en.unesco.org/covid19/educationresponse> تم الوصول إليه في 23 أغسطس 2020.
7. 592 مدرسة في الخليل، 320 مدرسة في نابلس، 282 مدرسة في غزة، 277 مدرسة في جنين، 270 مدرسة في رام الله، 258 مدرسة في القدس، 178 مدرسة في بيت لحم، 154 مدرسة في طولكرم، 152 مدرسة في خان يونس، 123 مدرسة في شمال غزة، 99 مدرسة في دير البلح، 94 مدرسة في قلقيلية، 81 مدرسة في رفح، 74 مدرسة في سلفيت، 49 مدرسة في طوباس و 34 مدرسة في أريحا ووادي الأردن https://bit.ly/3ngmb45
8. 204,664 طالبًا في غزة، و 200,641 طالبًا في الخليل، و 102,354 طالبًا في نابلس، و 110,929 طالبًا في خان يونسطالبًا في شمال غزة، 88,490 طالبًا في رام الله، 79100 طالبًا في دير البلح، 79,056 طالبًا في جنين،70,840 طالبًا في القدس، 69,714 طالبًا في رفح، 54,416 طالبًا في بيت لحم، 46,264 طالبًا في طولكرم، 29,629 طالبًا في قلقيلية و 20,054 طالبًا في سلفيت و 16092 طالبًا في طوباس و13107 طالبًا في أريحا و.وادي الأردن https://bit.ly/3ngmb45
9. صندوق النقد الدولي، https://bit.ly/3pjVnBN (IMF 2020) تم الوصول أليه في 23 أغسطس 2020.

تم فقدانه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى تفاقم السياسات الليبرالية الجديدة وإضعاف نظام الحماية الاجتماعية برمتها على الصعيد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، ارتبط سقوط الاتحاد السوفياتي بالضعف الشديد للنقابات، والاتحادات، والحركات الاجتماعية الداعية إلى توزيع أكثر عدالة للثروة والحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحق في التعليم وحقوق العمل والرعاية الصحية.

فضلا عن أن ظهور الليبرالية الجديدة وسيطرتها على الأسواق العالمية تزامن مع انتشار مساعدات التنمية الدولية للبلدان «النامية». ورغم ذلك، لم تثمر مساعدات التنمية عن تنمية، وشُكّك بفعاليتها بشكل كبيرعلاوة على آثارها السلبية البارزة. ففي عام 2015، بلغ الإنفاق العسكري العالمي حوالي 1.6 تريليون دولار أمريكي،[10] وهو في ازدياد مطرد منذ العام 2014، حيث بلغ 1.882 تريليون دولار أمريكي في عام 2018، أي أعلى بنسبة 2.6%عن عام 2017 وبنسبة 5.4% عن عام 2014.[11] ومن المفارقات، أنه في الوقت الذي فشل فيه النظام العالمي في حماية المدنيين (بمن فيهم الطلاب) والأهداف المدنية (بما فيها المدارس) في أوقات النزاع المسلح، لم تقترب المساعدات الدولية المخصصة للتعليم بما يكفي من إصلاح الضرر. فعلى سبيل المثال، بلغت المساعدات التنموية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بالتعليم في الشرق الأوسط 546.065 مليون دولارًا أمريكيًا في العام 2015.[12]

أما بالنسبة للدعم التطويري المقدم لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين، والذي كان يجنح باطراد نحو تمويل مقيدٍ بمشروع إزاء التمويل الأساسي غير مقيد، فلم يسفرعن نتائج ملموسة أوتطورات بارزة في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، بلغت المساعدات الدولية التطويرية لصالح التعليم في عام 2018 ما قيمته 108.623 مليون دولار أمريكي، ذهب منها 56.882 مليون دولار أمريكيا ً لدعم الموازنة العامة والنفقات التطويرية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، في حين خصص مبلغ 22.094 مليون دولار أمريكي فقط لدعم منظمات المجتمع المدني. علاوة على أنه، حصل التمويل الأساسي على 5.294 مليون دولار أمريكي فقط، مقارنة بـ 16.301 مليون دولار أمريكي لصالح لتمويل المقيد بمشروع.[13]وعلى مستوى آخر، من المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم انخفاض التمويل لصالح التعليم مع توقع الاقتصاديين والخبراء انخفاضا فيه على الصعيد العالمي من 5 مليار دولار إمريكي إلى 2.5 مليار دولار أمريكي.[14]

هذا وأدى تقلص حجم المساعدات والتشدد في تقييدها إلى تفاقم المنافسة السلبية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية على التمويل الشحيح المتاح، الأمر الذي أدى بدوره إلى تتبع المنظمات لتدفقات التمويل دون التساؤل عما إذا ما كانوا يتناولون قضايا ذات أولوية وطنية أو إذا ما كانت الأهداف المرجوة والاستراتيجيات الموظفة فعالة أومناسبة للسياق الفلسطيني. وتمخض ذلك بدوره عن إضعاف لمكانة المجتمع المدني الفلسطيني، الذي كان فيما مضى مزودا للخدمات الأساسية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ويصبح موظّفٍ فقد مساره نحو هويته، وغايته، ورسالته. ويعزى هذا، في نهاية المطاف، إلى التوجهات التمويلية والأولويات التي توضع في الخارج ضمن عملية محدودة التشاركية مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، مما أدى إلى تقليص شعور المنظمات المنفذة بالملكية، فضلآ عن غياب المساءلة المتبادلة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من جهة والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة من جهة أخرى.

وتسعى هذه الورقة إلى استعراض وضع التعليم في فلسطين في ظل حالة الطوارئ لجائحة فيروس كوفيد-19. ولغايات إدراك هذا المسعى، تمت المراجعة المكتبية للوثائق الرئيسية، بما فيها،على سبيل المثال لا الحصر، خطة الاستجابة للطوارئ التي وضعتها وزارة التربية والتعليم، وكذلك مراجعة خطط فرق العمل المختلفة التي تم تشكيلها بموجب هذه الخطة. هذا وقد تم تنظيم وإجراء ما مجموعه ثماني مقابلات، غطت كل من الحكومة وزارة التربية والتعليم، والمجتمع المدني الفلسطيني مركز إبداع المعلم، ومؤسسة شركاء في التنمية المستدامة، ومؤسسة الرؤية الفلسطينية، وجمعية مدرسة الأمهات، والإتلاف التربوي الفلسطيني، والجهات المانحة منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة إنقاذ الطفولة. وللحصول على قائمة كاملة بالمقابلات والأشخاص الذين تمت مقابلتهم، يرجى الرجوع إلى الملحق الأول.

10. الرابطة الدولية للمرأة من أجل السلام والحرية (WILPH)، ورقة مرجعية: دليل لنشر #MoveTheMoney https://bit.ly/2IvRM31
11. نان تيان، أود فلورانت، ألكسندرا كويموفا، بيتر دي ويزمان، وسيمون تي ويزمان، التوجهات في نفقات الحرب العالمية، 2018 (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أبريل 2019) https://bit.ly/32B8vsG
12. OECD-DAC، نظام تسجيل الدائنين Creditor Reporting System https://bit.ly/2UhaHRc
13. مقابلة مع دعاء قريع، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات الاهلية في فلسطين.
14. مقابلة مع رفعت صباح، رئيس الائتلاف التربوي الفلسطيني (عبر سكايب، 4 أغسطس 2020).

هذا وستسعى الورقة، في أعقاب التقديم، إلى تحليل وتقييم التأثير العام لانتشار الجائحة على قطاع التعليم حيث ستتطرق للتغييرات التي طرأت على أولويات وزارة التربية والتعليم ومن يمثلون الحكومة، بالإضافة إلى تأثير الجائحة على منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التغيرات طرأت على العلاقات والديناميات بين مختلف أصحاب المصلحة واستراتيجيات التخفيف المحددة وخطط الطوارئ. بالإضافة إلى أن الفصل الثاني سيوفر تقييماً لاستجابة الحكومة، لاسيما وزارة التربية والتعليم، مع تسليط الضوء على إنجازات ونجاحات وزارة التربية، وإذا ما كانت عملية إعداد خطة الاستجابة الوطنية للتعليم شمولية وتشاركية، وكذلك نقاط القوة والثغرات فيها. أما الفصل الأخير فسيغطي ويستعرض الأولويات الحالية والمستقبلية لحماية التعليم في ظل حالة الطوارئ كوفيد-19 وأهم التحديات التي من المرجح أن تواجه وزارة التربية والتعليم.

1. التأثير العام لانتشار جائحة كوفيد - 19 على قطاع التعليم في فلسطين

1.1 التغييرات التي طرأت على أولويات وزارة التربية والتعليم

تعد وزارة التربية والتعليم، في فترات الاستقرار، المستفيد الأكبر من الميزانية التطويرية المخصصة لجميع مراكز المسؤولية في السلطة الوطنية الفلسطينية. وبينما بلغت مخصصات الميزانية التطويرية ما نسبته 53.1% [15] و51.8% [16] من الميزانية التطويرية المتاحة لعامي 2017 و 2018 على التوالي، بلغ الإنفاق الفعلي لوزارة التربية والتعليم 21.3% من إجمالي الإنفاق العام في عام 2017 [17] و 23.5% في عام 2018،[18] ومع ذلك، لا يزال يعد هذا أعلى إنفاق تطويري من قبل أي مركز للمسؤولية في السلطة الوطنية الفلسطينية. وتركزت الأولويات التطويرية لوزارة التربية والتعليم خلال عامي 2017 و 2018 على ما يلي: [19]

1. بناء وصيانة المدارس والكليات والجامعات (2017).
2. دعم المدارس في القدس والمناطق المصنفة «ج» (2017).
3. إنتاج الأدوات والبرامج لدعم الرقمنة وإتاحتها (2017).
4. بناء قدرات المعلمين في مجال الرقمنة (2017).
5. التعليم العلاجي والتعويضي لطلاب المراحل الابتدائية (2017).
6. التعلم الإلكتروني، والرقمنة، والتعلم الذكي، والحوسبة الإدارية (2018).
7. تطوير المناهج وتحسينها (2018).
8. تركيب الألواح الشمسية داخل المدارس (2018).

ومنذ بداية أزمة جائحة كوفيد -19، تحولت أولويات وزارة التربية إلى التركيز على التعامل مع الجائحة. حيث ركزت الوزارة في المقام الأول على التطوير وعلى نشر خطة الاستجابة الوطنية بأسرع وقت ممكن.[20] وتتناول الخطة العمل على أربعة محاور رئيسية يتصل بها فرق عمل تمثل كل من الوزارة، والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني وهي: 1) النظافة، 2) المياه والصرف الصحي والنظافة، 3) التعلم عن بعد، 4) الدعم النفسي-الاجتماعي. وبصورة أكثر تحديداً، سعت الخطة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية، هي كالتالي:[21]

1. حصول أطفال المدارس وأسرهم في الضفة الغربية وقطاع غزة على قدر كافٍ من المعلومات حول الجائحة وتدابير النظافة الوقائية.
2. تحسين جميع مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس بما فيها المراحيض، ونقاط المياه، وتوافر المياه النظيفة، وتوزيع أدوات التنظيف والنظافة على المدارس وحضانات الأطفال العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة كوسيلة للسيطرة على انتشار الجائحة.

15. وزارة التربية والتعليم ومفتاح - المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، موازنة المواطن 2017 (وزارة التربية والتعليم، أغسطس 2017). https://bit.ly/3ng8sdE
16. وزارة التربية والتعليم ومفتاح، موازنة المواطن 2018 (وزارة التربية والتعليم، يوليو 2018). https://bit.ly/3ng8sdE
17. وزارة المالية، التقرير المالي لشهر ديسمبر 2017 (وزارة المالية، 24 يناير 2018). https://bit.ly/2lt7LOS ، الجدول رقم 5 (2).
18. وزارة المالية، التقرير المالي لشهر ديسمبر 2018 (وزارة المالية، 27 يناير 2018). https://bit.ly/36rruqH ، الجدول رقم 5 (2).
19. موازنة وزارة التربية والتعليم ومفتاح موازنات المواطنين (رقم 15 و 16).
20. مقابلة مع وكيل وزارة التربية والتعليم د. بصري صالح (18 يونيو 2020).
21. خطة الاستجابة الوطنية لـ كوفيد - 19 الخاصة بوزارة التربية والتعليم (مارس 2020).

3. إتاحة الوصول لأطفال المدارس وأولياء أمورهم إلى منصات مجانية على الإنترنت تتناسب مع الفئة العمرية، وإلى المواد وأوراق العمل والدروس، وذلك لضمان استمرارية تبادل المعرفة مع أطفال المدارس.
4. دعم السلامة النفسية- الاجتماعية لكل من الطلاب وزملائهم ومربيهم في الضفة الغربية وغزة.

وفي أعقاب اصدار خطة الاستجابة الوطنية، تحول تركيز وزارة التربية والتعليم إلى استكمال امتحانات الثانوية العامة. وركزت الوزارة خلال هذه الفترة على: 1) تقديم الخدمات النفسية- الاجتماعية لدعم الطلاب في المراحل المتقدمة قبل الامتحانات وأثنائها، 2) توفير الدعم التعليمي للطلاب من خلال إعداد فصول تعليمية وتحميلها على موقع يوتيوب وموقع امتحانات الثانوية العامة التابع للوزارة و 3) المتابعة مع المعلمين والطلاب.[22]

هذا وركزت الوزارة في المرحلة اللاحقة والأخيرة على العودة إلى المدارس. فقد كان من المنوي، بتاريخ 1 يوليو 2020 كأبعد تقدير، أن تشرع الوزارة بتنفيذ التدابير التالية: 1) ردم الفجوة المعرفية بين الطلاب من خلال تمديد العام الدراسي لشهر واحد يتم خلاله تطوير المواد التعليمية وإعداد المدارس والمعلمين، 2) تنفيذ بروتوكول صحي يركز على إجراءات التثقيف حول العودة إلى المدارس بين أوساط الطلاب والمعلمين والإداريين، 3) اعتماد التعلم عن بعد، من خلال التعلم الالكتروني عن بعد (عبر الإنترنت) كجزء من البروتوكول الصحي فضلاً عن تأهيل المعلمين والإداريين والشركاء للقيام بأدوارهم المختلفة، و4) التواصل مع المجتمع المدني ومناقشته حول أدواره مسؤولياته المختلفة.[23] إلا أن، اندلاع الموجة الثانية من كوفيد-19 أعاق تنفيذ الشهر المكرس لردم الفجوة المعرفية نظرا لدواعي السلامة العامة، هذا وقررت الحكومة استهلال العام الدراسي في 6 سبتمبر 2020.[24] و في 7 يوليو 2020، تبنت الحكومة في اجتماع مجلس وزرائها رقم 64 الخطة المقترحة من قبل وزارة التربية والتعليم لإتاحة التعليم من خلال التعلم المدمج الذي يمزج ما بين التواجد داخل الفصل والتعلم عن بعد. وشكلت لجنة وزارية لدعم جهود وزارة التربية والتعليم للعودة إلى المدارس في ظل أزمة كوفيد-19.[25] وينطلي هذا النظام على استخدام كل مدرسة لمدة ستة أيام/ أسبوع لصالح مجموعتين من الطلاب. حيث تحصل كل مجموعة من الطلاب على ثلاثة أيام/ أسبوع من التعليم داخل الفصل ويومان/أسبوع من التعلم عن بعد. ويشتمل التعلم عن بعد على التعليم المتزامن من خلال دروس حية والتعليم غير المتزامن على صورة أفلام فيديو مصورة وواجبات فردية. هذا وخاطبت وزارة التربية والتعليم مدراء مديريات التربية والتعليم على مستوى المحافظة للبدء في تجهيز المدارس وبناء قدرات الكادر التربوي للتعلم عن بعد.[26]

أما فيما يخص علاقة وزارة التربية مع الجهات المانحة، فقد اتسم المانحون بالمرونة في إعادة برمجة الموارد المتاحة حسب الحاجة.[27] بيد أنه، على ضوء الطبيعة العالمية للجائحة وتأثيرها الاقتصادي الوخيم، انخفض مقدار الدعم الخارجي قليلا. وعلى الرغم من ذلك، سيتم العمل لتطوير وضع المدارس بناءً على تقييم شامل للاحتياجات.[28]

1.2 التغييرات في أولويات الحكومة والإنفاق على التعليم

أدى الإغلاق الشامل الذي فرضته الحكومة كاستجابة للموجة الأولى من تفشي جائحة كوفيد -19 في فلسطين إلى تداعيات اقتصادية وخيمة، خاصة بين الشرائح المجتمعية الضعيفة والمهمشة، بمن فيهم العمال داخل الخط الأخضر، والعمال بشكل عام، والأسر التي تعيش تحت خط الفقر.

وحيث ركز الإنفاق الحكومي خلال فترة الموجة الأولى من الجائحة، بطبيعة الحال، على توفير الرعاية الصحية والمعدات الطبية اللازمة بالإضافة إلى دعم الفئات المجتمعية من الانزلاق إلى حافة الفقر. الأمر الذي لوحظ في زيادة عدد الأسر التي تتلقى المساعدة من وزارة التنمية الاجتماعية من 106 الف اسرة الى 125 الف اسرة، وتوفير رزم الغذاء لـ 98,000 أسرة، وصرف الدعم المالي من قبل وزارة العمل لـ 40,500 عامل تأثر عملهم بتفشي كوفيد-19. علاوة على ذلك، تركزت أولويات انفاق صندوق وقفة عز، الذي أنشأه القطاع الخاص لدعم استجابة الحكومة لـ كوفيد-19، على المجالات التالية:

1. دعم 30,000 أسرة متضررة من جائحة كوفيد19- من خلال مبلغ يصرف لمرة واحدة.
2. شراء الأدوية لصالح وزارة الصحة.
3. تقديم الدعم المالي للاجئين الفلسطينيين في 24 مخيم للاجئين في فلسطين ولبنان وسوريا.

22. مقابلة مع د.بصري صالح (رقم 20).
23. المرجع السابق.
24. وزارة التربية والتعليم، "التربية": السادس من أيلول المقبل موعد العودة للمدارس بنظام التعليم المدمج (وزارة التربية والتعليم، 15 يوليو 2020). <shorturl.at/hrORX>
25. دولة فلسطين- مجلس الوزراء، اجتماع مجلس الوزراء رقم 64 (مجلس الوزراء، 7 يوليو 2020). https://bit.ly/3kjokdv
26. مقابلة مع هلا قبج، مديرة البرامج مركز ابداع المعلم (TCC ، 18 يونيو 2020).
27. المرجع السابق؛ مقابلة مع عبير أبو سنينة، مستشارة التعليم في منظمة Save the Children (عبر سكايب، 16 يونيو 2020).
28. مقابلة مع د. بصري صالح (رقم 20).

ومن المتوقع أن تأتي هذه النفقات الإضافية على حساب مركز مسؤولية آخر، نظرا لمحدودية الأموال المتاحة عن طريق الموازنة العامة، والتي كان من المرتقب انخفاضها بشكل ملحوظ في ظل انكماش الدورة الاقتصادية نتيجة لـ كوفيد-19 وما صاحبها من إغلاقات. وحيث يبدو من خلال نظرة عامة على نفقات وزارة التربية والتعليم حتى شهر مايو 2020 أن هناك زيادة بنسبة + 1.4% مقارنة بمتوسط يناير- مايو في الفترة ما بين 2017- 2019. إلا أنه، وبنظرة متفحصة، يمكننا تبين أن هناك انخفاضاً بنسبة -1.62 % في نفقات التطويرية في الفترة ما بين يناير ومايو 2020، مقارنة مع المتوسط في الفترة ما بين يناير ومايو 2017-2019. علاوة على ذلك، كان الإنفاق التطويري بحلول مايو 2020 أقل بنسبة 43 % من الإنفاق التطويري بحلول مايو 2019،[29] وأقل بـ 27% من النفقات التطويرية بحلول مايو 2018.[30] ويجدر هنا ملاحظة أن أرقام العام 2020 تشمل كل من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي لغايات تقديم أرقام قابلة للمقارنة مع عامي 2019 و2018، حيث كانت كلاهما، أي التربية والتعليم والتعليم العالي، تحت مظلة وزارة التربية والتعليم العالي.

وتشير هذه الأرقام إلى أنه لدى الحكومة الفلسطينة أولويات إنفاق أكثر إلحاحاً، وهو ما يتسق مع تصريحات وزير المالية في أبريل عند اقرار ميزانية الطوارئ، حيث ذكر وبوضوح أنه سيتم تقليص الإنفاق التطويري إلى الحدود الدنيا وإعادة توزيع جميع الأموال بما يدعم الاستجابة لـ كوفيد-19.[31] ومن شأن ذلك مفاقمة الأمر على ضوء العوامل التالية:

1. أزمة إيرادات المقاصة: باقتراب انتهاء الموجة الأولى من الجائحة، ومع تشكيل حكومة إسرائيلية في مايو كان لديها نوايا واضحة بضم ما يصل إلى 30% من الضفة الغربية، قررت السلطة الوطنية الفلسطينية قطع كافة أشكال الاتصال والتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، رفضت الحكومة الإسرائيلية تحويل إيرادات المقاصة نهاية شهر مايو من دون عقد الاجتماع الشهري بين وزيري المالية المعنيين، الأمر الذي أصرَّت السلطة الوطنية الفلسطينية على كونه مجرد إجراء شكلي ولاينطلي على مهام تدقيق أو مراجعة جوهرية. ومن هنا، خسرت السلطة الفلسطينية ما نسبته 65-70% من مجموع عوائدها الشهرية. وبصدد معالجة هذه القضية، طلبت السلطة الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر التدخل والضغط على حكومة الاحتلال لتحويل ايرادات المقاصة من دون الحاجة لعقد هذا الاجتماع. إلا أنه، لم يتم إحراز تقدم يذكر بهذا الشأن حتى اللحظة.
2. عدم مقدرة الحكومة على فرض إغلاق شامل مع وصول الموجة الثانية من الجائحة في ظل أزمة إيرادات المقاصة ونتيجة لغلبة الضغوط من القطاع الخاص الفلسطيني .
3. الإغلاق الجزئي، فإلى جانب عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن تطبيق القانون في المناطق «ج» وعدم التزام الفلسطينيين ببروتوكولات الصحة الوطنية بالامتناع عن إقامة التجمعات العامة كحفلات الزفاف ودور العزاء، أدى ذلك إلى ارتفاع عدد الحالات المصابة بـ كوفيد - 19، مما فاقم بدوره العبء على كاهل نظام صحي هش بطبيعة الحال.

هذا، ومن المتوقع وصول الموجة الثالثة من الجائحة في أوائل الشتاء، وقد شرعت الحكومة بالفعل المباشرة في استعداداتها، والتي شملت بناء مستشفى ميداني في قرية النويعمة في الأغوار. ولا يوجد أي بوادر واعدة بالإنفاق على التعليم في الأشهر المقبلة، نتيجة لاستمرارية المأزق الاقتصادي والمالي والتوقعات بتزايد عدد حالات الاصابة بفايروس كوفيد-19، وخصوصاً أن 35-45% من الإنفاق التطويري على وزارة التربية والتعليم يأتي من وزارة المالية وليس من مصادر خارجية.[32]

1.3 التأثير على مشاريع وأنشطة منظمات المجتمع المدني واستراتيجيات التخفيف من حدة الأزمة

تأثرت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم بانتشار جائحة كوفيد19، إيجاباً وسلباً، سواء على مستوى تنفيذ أنشطة المشاريع أوعلى المستوى المالي. ففي حالة مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة، شمل التأثير الإيجابي لانتشار كوفيد19 التوسع في نطاق عملها ليصل المستوى الإقليمي؛ فعلى سبيل المثال، القيام برقمنة المناهج في سلطنة عمان، والإعداد والتنفيذ لمخيم صيفي افتراضي في قطر. أما التأثير السلبي، فشمل تأخيراً في تنفيذ بعض الأنشطة على ضوء الحاجة للتواجد الشخصي فيها. ومع ذلك، أبدى أصحاب المصلحة المختلفون تفهمهم وتم نقل تنفيذ بعض المشاريع إلى منصات على الإنترنت، وتلبية كافة متطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة، ومن ضمنها توفير أجهزة حاسوب محمولة وحزم إنترنت 3G للفئات المستهدفة.[33]

29. وزارة المالية ، التقرير المالي لشهر مايو 2019 (وزارة المالية، 26 يونيو 2019). https://bit.ly/3eRBHAk
30. وزارة المالية ، التقرير المالي لشهر مايو 2018 (وزارة المالية، 28 يونيو 2018). https://bit.ly/3liLqSJ
31. الحياة الجديدة، بشارة: تراجع بنسبة 70%-60 من الايرادات العامة (الحياة الجديدة، 2020-4-12). https://bit.ly/3krOz17
32. مفتاح ووزارة التربية والتعليم ميزانية المواطن (رقم 15 و16).
33. مقابلة مع جواد أبو عون، المدير التنفيذي لمؤسسة شركاء في التنمية (مركز إبداع المعلم، 15 يونيو 2020).

وفي حالة جمعية مدرسة الأمهات، فقد تأثرت سلباً حين تعيَّن عليها الإغلاق وتأجيل الفصول التعليمية والمخيمات الصيفية الموجهة للأمهات اللواتي يشكلن المجموعة المستهدفة الرئيسية للجمعية. كما انتقلت الجمعية إلى الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك. علاوة على ذلك، قامت الجمعية بإنشاء مجموعات لتقديم أنشطة خاصة بالإرشاد النفسي-الاجتماعي عبر الإنترنت. وكان من بين العقبات الرئيسية بهذا الشأن إمكانية وصول الأمهات إلى وسائل الاتصال الإلكترونية. وخلال الفترة بين الموجتين الأولى والثانية من كوفيد-19، قررت الجمعية إعادة العمل بالمخيمات الصيفية وتأجيل الفصول التعليمية إلى بداية العام الدراسي حيث أنه لم تعد بذات الأولوية. ويبقى أن ننتظر ما إذا كانت الجمعية ستكون قادرة على تنفيذ المخيمات الصيفية من عدمه بسبب تزامن الصيف مع الموجة الثانية من الجائحة.[34]

أما بالنسبة لمؤسسة الرؤيا الفلسطينية فقد تأثرت سلباً بالجائحة على مستويي إمكانية الوصول والتمويل. ومع ذلك، دفع الوباء المؤسسة إلى التفكير بطرق وأساليب جديدة لها أن تتسم بالإبداعية. فعلى سبيل المثال، انتقل تنفيذ البرامج إلى منصات على الإنترنت، بما فيها توظيف منصة «بوصلة» للاستشارة والتوجيه المهني، والتي حظت بدورها بمزيد من التطوير. وفي مشروع آخر، كان من المفترض تنظيم مخيمات صيفية مع المبيت ليلا في قرى مهدمة، قامت المؤسسة بتكييف النشاط وتنفيذه من خلال ألعاب تعليمية على الانترنت للتعرف على القرى التي كان من المفترض أن تزورها المجموعة المستهدفة.[35]

أما مركز إبداع المعلم فقد واجه عقبات مماثلة لكنه كان أيضاً قادراً على التكيف. ففي بداية الأزمة، وضع المركز خطة طوارئ تقوم على إعادة برمجة أنشطة ومشاريع المركز بما يحقق الأهداف الأساسية مع مراعاة متطلبات الجائحة. فعلى سبيل المثال، تم إعادة تصميم الأنشطة والاجتماعات مع المعلمين والطلاب لتنفذ باستخدام التكنولوجيا ومنصات الإنترنت. وأيضًا، فيما يتعلق بالأنشطة الوجاهية، مثل تدريب «نوادي النزاهة» وتصميم مبادرات التدقيق الاجتماعي، فتم إعادة تشكيل التدخل بما يتيح إجراء بحث في النزاهة وتدقيق أعمال لجان الطوارئ في المحافظات.[36]

هذا وكانت الجائحة بمثابة فرصة أمام المجتمع المدني الفلسطيني للانخراط في قضايا مهمة دون الحاجة لتمويل أو بتمويل ضئيل مثل تنظيم الحلقات الدراسية، والتسجيلات المصورة (الفيديو)، والاجتماعات التشاورية، والتي تتيح مساحة ديمقراطية وغير مشروطة. وقد نجم عن المداولات والاستقصاءات عبر الإنترنت بين منظمات المجتمع المدني حول عدد من القضايا، مثل إعادة التفكير في نظام امتحانات الثانوية العامة وإنتاج المعرفة واستراتيجيات التعليم إلى زيادة شدّ وجذب بين وزارة التربية والمجتمع المدني الفلسطيني (لمزيد من التفاصيل أدناه). وشكل هذا فرصة أمام المجتمع المدني لإعادة التفكير بدورهم وصياغته إزاء عملهم كمراقب على أداء الحكومة ومؤثر على السياسات ضمن إطار شراكة تكاملي.[37]

ويبدو أن العلاقة العامة لمنظمات المجتمع المدني مع المانحين بقيت مستقرة، إلا أنه شابها بعض التبعيات السلبية. فقد أظهر المانحون المرونة في إعادة برمجة الأنشطة والمشاريع ونقلها إلى منصات الإنترنت في جميع الحالات ومع جميع المنظمات. وفي إحدى الحالات الإيجابية، بصورة خاصة، قدم بعض مانحي مؤسسة شركاء في التنمية تمويلاً إضافياً لها للتحقق من توفر الوسائل اللازمة وضمان مشاركة جميع فئاتها المستهدفة. أما على صعيد سلبيات الجانب التمويلي، ففي حالةٍ واحدةٍ فقط مع أحد الجهات مانحة، كان هناك تأخيراً في البدء في تنفيذ المرحلة الثانية، حيث كانت هذه الجهة بحاجة إلى إعادة تقييم وضعها المالي الذي تأثر بالجائحة. [38] أما فيما يخص مركز إبداع المعلم، فقد أظهرت جميع الجهات المانحة المرونة، باستثناء جهة واحدة، بسبب القرار العالمي بتجميد تنفيذ جميع المشاريع في جميع أنحاء العالم؛ مما كان له الآثر على وضع 104 معلم في قطاع غزة. [39] ومن الآثار المالية السلبية الأخرى أنه كان هناك العديد من المانحين ممن لم يفكروا تقديم دعم لصالح الموظفين، مثل منسقي الفروع والمنسقين الميدانيين والموظفين الإداريين حسبما تقتضيه الضرورة، ورفضوا الاستمرار في تغطية رواتبهم، مما دفع المنظمات إلى البحث في أساليب للتكيف مع هذه المشكلة وعلاجها.[40]

34. مقابلة مع مها أحمد، منسقة برنامج التعليم في جمعية مدرسة الأمهات (عبر Skype ، 15 يونيو 2020).
35. مقابلة مع باسم بني شمسة، مدير برنامج التعليم في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية (مركز إبداع المعلم، 15 يونيو 2020).
36. مقابلة مع هلا قبح (رقم 26).
37. مقابلة مع رفعت صباح (رقم 14).
38. مقابلة مع جواد أبو عون (رقم 33).
39. مقابلة مع هلا قبح (رقم 26).
40. مقابلة مع مها أحمد (رقم 34) ومقابلة مع باسم بني شمسة (رقم 35).

2. تقييم استجابة الحكومة «وزارة التربية والتعليم»

2.1 إنجازات وزارة التربية والتعليم

شملت الإنجازات الرئيسية التي حققتها وزارة التربية والتعليم خلال فترة تفشي جائحة كوفيد19 عملية استكمال امتحانات الثانوية العامة بنجاح على عكس غيرها من العديد من الدول المجاورة.[41] وقد أكد ذلك بعض منظمات المجتمع المدني التي أجريت مقابلات معها. فضلا عن معالجتها للتطورات غير المتوقعة أثناء الامتحانات، مثل تفشي الفايروس في قرية عزون بقلقيلية ومدينة حلحول بمحافظة الخليل، واللاتي تم وضعهن تحت الإغلاق بصورة سريعة. هذا وتم استكمال امتحانات الثانوية العامة للطلاب في هذه البلدات في وقت لاحق، عند السيطرة على انتشار الفايروس. وإنجاز رئيسي آخر يعزى لوزارة التربية والتعليم يتمثل في الانتهاء السريع من إعداد خطة الاستجابة الوطنية لقطاع التعليم وإصدارها، والتسويق الجيد والشمولي والتكاملي لها من قبل كافة أصحاب المصلحة.[42] وفي هذا الإطار، ومنذ تاريخ 14 يوليو 2020، تم تأمين مبلغ 806,000 دولاراً أمريكياً لصالح خطة الاستجابة، والذي غطى 67% من إجمالي التمويل المطلوب، بالإضافة إلى مبلغ 1,831,870 دولارًا أمريكيًا من خارج الخطة، وبذلك بلغ إجمالي الأموال التي تم تعبئتها 2,637,870 دولارًا أمريكياً.[43]

علاوة على ذلك، انخرطت الحكومة الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم بصورة بناءة وناجحة مع الجهات المانحة الرئيسية. وبهذا الصدد يمكن تقسيم المانحين إلى مجموعتين رئيسيتين. المجموعة الأولى تعهدت بتقديم تمويل جديد للتعليم، مثل "صندوق التعليم لا يمكنه الانتظار" ، وبموجب ذلك حصلت فلسطين على 17 مليون دولار أمريكي لمشروع مدته ثلاث سنوات لدعم التعليم في المناطق (ج) وغزة. وأيضاً تصدَّرت المفوضية الأوروبية توجُّهٍ تمويلي جديد بمنحها 1.5 مليون دولار أمريكي لدعم الاستجابة لـ كوفيد-19. أما المجموعة الثانية من المانحين فقد أظهرت مرونة في إمكانية نقل التمويل وإعادة توزيعه بما يدعم الاستجابة لمواجهة كوفيد19. أما بالنسبة للفرع الإنساني للتمويل في الاتحاد الأوروبي، فقد طلبت سلة اتفاقية التمويل المشترك من وزارة التربية والتعليم مراجعة البرامج والمشاريع القائمة وإعادة برمجتها بما يدعم الاستجابة لـ كوفيد19.[44]

2.2 إعداد خطة الاستجابة الوطنية

أفادت جميع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي تم مقابلتها أن عملية إعداد خطة الاستجابة الوطنية كان خارج إطار التشاركية. فضلا عن ذلك، كان هناك استبعادا لمنظمات المجتمع المدني والمدارس والمشرفين وأولياء الأمور من المساعدة عند إعداد خطة العودة إلى المدارس، مما يدلل على الافتقار إلى نهج تشاركي في مرحلة التخطيط. هذا، وأوضح الغالبية ممن تم سؤالهم أنه كان هناك غياباً لأي شكل من أشكال الدعم التكاملي للوزارة وعزوا ذلك إلى النمطية المركزية لصنع القرار. ومن شأن هذا أن يعكس مستوى انفتاح الحكومة للعمل مع المجتمع المدني والتعليمي والتعلُمي.

وعقبت مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة بأنه كان هناك بطئ في التخطيط للموجة الثانية من الفايروس وغياب للتواصل البناء وتأخر في تنفيذ الأنشطة التي خضعت بدورها لإجراءات بيروقراطية صارمة في ظل التوجه المركزي لصنع القرار داخل الوزارة. وأدى هذا إلى غياب أي شكل من أشكال التكاملية في العمل مع الوزارة خلال الموجة الأولى للفايروس. بالإضافة إلى ذلك، ورغم أنه يمكن وصف علاقة مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة بوزارة التربية والتعليم بالجيدة، إلا أن هذه العلاقة تأثرت سلباً بالجائحة. وقد يعزى ذلك إلى وجود مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة ضمن فريق عمل التعلم عن بعد التابع للمجموعة العنقودية الخاصة بالتعليم، والذي لم ينشر – أي فريق العمل الخاص- أي من مخرجاته. وينصب هذا في إطار الاستجابة الضعيفة للوزارة وعدم قبولها أوتعاملها مع أي من المقترحات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني.[45]

أما مؤسسة الرؤيا الفلسطينية فقد علّقت بأن خطة الاستجابة لا تتمتع بالمرونة ولم تترك مساحة للتطور. وأضافت المؤسسة أن إعداد خطط الطوارئ يتطلب اشراكاً لجميع القطاعات، بيد أن وزارة التربية والتعليم ركزت على الجهات المانحة بصورة أساسية ومارست المركزية الحصرية في اتخاذ قرار. وقد أدى ذلك إلى فقدان الوزارة للتعاون أو الدعم التكاملي. وعلى الرغم من تمتع

41. مقابلة مع د. بصري صالح (رقم 20).
42. مقابلة مع هلا قبج (رقم 26).
43. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقرير حالة الطوارئ رقم 13 لفايروس كوفيد - 19 (مكتب الامم المتحدة لتنسيق المساعدات الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة - 15 يوليو 2020) https://bit.ly/3ncFuv9.
44. مقابلة مع فادي بيضون، منسق المجموعة العنقودية للتعليم في اليونيسيف (عبر سكايب، في 16 يونيو 2020).
45. مقابلة مع جواد أبو عون (رقم 33).

مؤسسة الرؤيا الفلسطينية بعلاقة جيدة مع وزارة التربية والتعليم، إلا أنه كان هناك تفاقما للمركزية في صنع القرار، ويعزى هذا إلى تفاجئ الوزارة بقرار إغلاق جميع المدارس، ناهيك عن غياب البنية التحتية اللازمة لإدارة الأزمات، بما تتضمنه من استراتيجيات وخطط.[46]

وقدم مركز ابداع المعلم رداً أكثر شمولية وأكد على استبعاد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من عملية وضع خطة الاستجابة الوطنية التي تم إعدادها من خلال جهود مشتركة بين الممولين والوزارة. وأوضح المركز أن الخطة الكاملة تم إعدادها على يد الوزارة واليونيسيف وقدمت لاحقاً إلى منظمات المجتمع المدني عبر اجتماع واحد لالتماس التغذية الراجعة والتعليقات. إلا أنه، لم يتم الأخذ بعين الاعتبار أي من تعليقات التي لا تتماشى مع الخطة. وعلى الرغم من ذلك، وفي أعقاب تكييف المركز لمشاريعه وأنشطته واصل المركز تعاونه مع الوزارة في جميع المجالات باستثناء التعلم عن بعد، والذي كان تحت مسؤولية المديرية العامة للإشراف والتأهيل التربوي. ورفضت الوزارة مبدأ الشراكة مع المجتمع المدني الفلسطيني والقطاع الخاص فيما يتصل بالتعلم عن بعد، الأمر الذي لعب دوراً رئيسياً في مركزية صنع القرار داخل فريق العمل الخاص بهذه الجزئية. ومن المهم التأكيد على أنه لم تتمتع كافة منظمات المجتمع المدني بنفس المستوى من التعاون والتكاملية التي حظي بها المركز، وقد يعزى ذلك إلى العلاقة الطويلة والاستراتيجية بين المركز والوزارة.[47]

من ناحية أخرى، اعتبرت منظمة إنقاذ الطفل أن التصميم والتخطيط التشاركي لخطة الاستجابة الوطنية كان مستحيلا أثناء الموجة الأولى من الفايروس، نظراً لطبيعة الأزمة وليس من باب القصد. بالإضافة إلى ذلك، عندما تم التماس التعليقات من أعضاء المجموعة العنقودية الخاصة بالتعليم على الخطة خلال العرض التقديمي لها، لم تكن، أي التعليقات، بناءةً وسلطت الضوء فقط على المشاكل وغاب عنها تقديم مقترحات للحلول أوتغذية راجعة تتسم بالعملية. أضف إلى ذلك أن، الرؤية باتجاه التعلم عن بعد لا تزال غير واضحة داخل وزارة التربية والتعليم، فبالتالي لم يتم تلقي أي من تعليقات منظمات المجتمع المدني بهذا الصدد باستحسان.[48]

2.3 نقاط القوة والفجوات الرئيسية في خطة الاستجابة الوطنية

من الممكن إيجاز نقاط القوة الرئيسية لخطة الاستجابة الوطنية في عدة جوانب. الأول هو سعي الخطة إلى كفل إمكانية وصول الطلاب والمعلمين الأكثر تهميشاً إلى التعليم. أضف إلى ذلك، تتقدم الخطة باقتراحات لتدخلات بديلة تتسم بالإبداعية، مثل الترويج لمبادرات سرد القصص وتوظيف التكنولوجيا في التعليم. فضلاً عن، إسهام الخطة في التعاون بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمنظمات الدولية غير الحكومية وتظافر جهودها.

وبالرغم من، تركيز الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على وجود العديد من الثغرات في خطة الاستجابة الوطنية على كل من المستوى المالي والمواضوعي والتنسيقي، إلا أنه يجدر تسليط الضوء عليها على النحو التالي:

1. تم تمويل 67% فقط من خطة الاستجابة الوطنية، منذ تاريخ 14 يوليو 2020، والخطة تغطي الاحتياجات التي تم حصرها في الموجة الأولى فقط من الجائحة. علاوة على أن الخطة لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تحسين البنية التحتية للمدارس وتوفير الملايين من القفازات والأقنعة للمعلمين والطلاب عند اللقاءات الوجاهية. وأيضاً، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الخطة تأخذ في اعتبارها الحاجة إلى توظيف معلمين جدد لاستيعاب مقاربة الفترتين في المدارس، أو الحاجة إلى زيادة رواتب المعلمين الحاليين.
2. هناك افتقار إلى رؤيا حول استخدام وتوظيف التعلم عن بعد، الذي اقتصر على التعلم الإلكتروني على الرغم من غياب البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أعاق وصول عدد كبير من الطلاب للتعليم. فضلاً عن أن الخطة وما تلتمسه من دعم مالي لم يراعيا الاحتياجات المالية التي تلزم لتحميل البرمجيات الحاسوبية وتوفير الأجهزة لمُكوِّن التعلم عن بعد.
3. تعاملت الخطة مع جميع الطلاب على أنهم مجموعة متجانسة وعليه لم تأخذ بالحسبان الاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي وذوي الإعاقة. وعلى الرغم من وضع خطة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لاحقاً، إلا أنه كان هناك غياب لدمجهم في خطة الاستجابة الوطنية، خاصة أصحاب الإعاقة العقلية منهم. هذا واتسمت هذه الخطة الخاصة بالعمومية وبتضمنها لأفلاماً إرشادية، واستخدام لغة الإشارة الأمر الحساس لبعض الإعاقات، إلا أنها أخفقت في دمج الأشخاص ذوي الإعاقات العقلية، والمركبة، ومن هم بحاجة إلى تدخلات وظيفية. علاوة على أنها لم تطرح أو تقدم تصوراً لدور

46. مقابلة مع باسم بني شمسة (رقم 35).
47. مقابلة مع هلا قبج (رقم 26).
48. مقابلة مع عبير أبو سنينة (رقم 27).

والدي الأشخاص من ذوي الإعاقة. وأخيرًا، هناك خطورة كبيرة تكمن في بقاء هذه الخطة الخاصة غير ممولة أو غير منفذة كونها من خارج خطة الاستجابة الوطنية.

4. كان هناك تجاهلا تاما لقطاع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الخطة.
5. على مستوى التنسيق والإدارة، كان هناك غيابا مطلقاً لبروتوكول خاص بإدارة الأزمة وتقديم خدمات استجابة أوتنسيقها مع قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك غياباً للتواصل مع أصحاب المصلحة الضروريين في الغالبية العظمى من القضايا، مما أدى إلى المقاومة وعدم قبول الأساليب التي تتبناها الوزارة. فعلى سبيل المثال، أدى نقص التعاون مع المجتمع المدني والتواصل مع أولياء الأمور إلى وجود مقاومة في قبول مقاربة التعليم المدمج.

3. المضي قدما

3.1 الأولويات الحالية

على ضوء العرض والتحليل فيما تقدم، تم تحديد العديد من الأولويات للوقت الحالي. أولا وقبل كل شيء، هناك حاجة لأعلى مستوىً من الشفافية للعمل جنباً إلى جنب على تحديد الفجوات ومجالات دعم منظمات المجتمع المدني لوزارة التربية والتعليم بطريقة تكاملية. ويأتي هذا ضمن إطار عمل تُعتبر بموجبه الخطة الاستجابة الوطنية وثيقة حية تستوجب التطوير المستمر، والاستناد إلى سيناريوهات متعددة يتم تبنيها، بما فيها سيناريو العودة إلى الإغلاق الشامل. ويتطلب هذا، لرفع مستوى الفعالية، تَبني نهجاً تشاركياً مع جميع أصحاب المصلحة، خاصة منظمات المجتمع المدني وأولياء الأمور والمدارس والجهات المانحة. وحيث أن التعليم هو مسؤولية مشتركة، فتتطلب الخطة مشاركة نشطة من جميع القطاعات في تحديد الأدوار والمسؤوليات.

أضف إلى ذلك، هناك حاجة لتفعيل أدوات التعليم الشمولي بما يضمن دمج الأشخاص من ذوي الإعاقة، واحتياجات النوع الاجتماعي، والطلاب في المواقع الجغرافية البعيدة. ومجدداً، فعالية هذا الأمر ستتضاعف بشكل كبير عند اعتماد مقاربة تشاركية مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والقطاع الخاص. وأيضاً، هناك حاجة إلى جسر الفجوة المعرفية للطلاب من ذوي التحصيل المتدني، وكذلك للأطفال في رياض الأطفال بما يكفل التحاقهم بالصف الأول بصورة طبيعية.

أما فيما يتعلق بنهج التعلم المدمج، لاسيما على مستوى التعلم عن بعد، فهناك حاجة لاعتماد سياسة واضحة والاحجام عن حصرها في التعلم الإلكتروني. علاوة على أن، هناك حاجة للاستثمار في التكنولوجيا المتاحة، لسد فجوة تيسر أجهزة الحاسوب، من خلال إعادة توزيع الأجهزة الفائضة في محافظة ما لصالح محافظة أخرى تعاني من نقص فيها. ويتطلب هذا إعداداً لخرائط توضح توزيع الأجهزة المتاحة. وأيضاً، هناك حاجة لإجراء مسح اجتماعي خاص بالأسر وتقييم قدراتها الشرائية. وفي مرحلة لاحقة، هناك حاجة لاعتماد سياسة تمكن الأسر المقتدرة من شراء المعدات اللازمة للتعلم عن بعد، بينما تدعم الأسر الأقل حظاً في عملية الشراء. ومن شأن هذا أن يمكن الحكومة من تعظيم عدد الطلاب الذين يحظون بالوسائل اللازمة للوصول إلى التعلم عن بعد.

أما بشأن التعليم على مستوى المحافظة، فهناك حاجة إلى اللامركزية في صنع القرار للتغلب على البيروقراطية المركزية. كما ينبغي التوسع في لجان التعليم المحلية، وهي مجالس على مستوى مديريات التربية والتعليم، وتفعيلها للعب دور أساسي، جنبا إلى جنب مع البلديات والمجالس المحلية. ويتطلب هذا تطويراً لبروتوكولات إدارة المخاطر وآليات اتخاذ القرار الجماعي اللامركزي، عوضا عن اتخاذه بصورة فردية.

وختاماً، هناك حاجة إلى تعزيز التكاملية بين الوزارات الحكومية المختلفة. فخطة الاستجابة الوطنية للتعليم غير ممولة بصورة كاملة، لاسيما مكون المياه والصرف الصحي والنظافة، ولا تغطي الدعم المالي اللازم للتعلم عن بعد. ومن هنا يجب ردم الفجوة في مكون المياه والصرف الصحي والنظافة من قبل الصناديق الأخرى التي وردت لصالحه، أي، وأن يحصل مكون التعلم عن بعد على الدعم من قبل الكيانات الحكومية الأخرى، مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3.2 الأولويات المستقبلية

إن الأولويات المذكورة أعلاه لا تلغي الحاجة إلى صياغة الأولويات في المستقبل لأن الأزمة لم تنته بعد ومن المرجح أن تتكرر في السنوات القادمة.

تعتبر مقاربة التعلم عن بعد المتزامنة وغير المتزامنة (الموضح في الفصل الأول) بمثابة فرصة لدمج التعلم عن بعد ضمن نظام التعليم. وهي بمثابة فرصة، على وجه التحديد، لإعادة تشكيل النظام التعليمي من نظام قائم على التلقين إلى نظام يحفز الطلاب بصورة تدريجية، لكن بثبات، للاعتماد على أنفسهم ويعزز التفكير النقدي والإبداعي. هذا ويعد تطوير رؤية تتعلق بتوظيف التعلم عن بعد الأكثر إلحاحاً نظراً للانخفاض المتوقع في التمويل والدعم العالميين لصالح التعليم.

علاوة على أن، هناك حاجة للتغلب على التفردية عند العمل في سياق التعلم عن بعد، وبناء قدرات أصحاب المصلحة بما يمكنهم من استخدام وسائله وأدواته بطريقة تشاركية تدمج كل من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويأتي هذا في إطار الحاجة الماسة للتغلب على الأمية التكنولوجية بين أولياء الأمور والمعلمين والإداريين والطلاب.

أما على الصعيد الاستراتيجي، فهناك حاجة للتوصل إلى توافق بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بضريبة التعليم وتنظيم تحصيلها، لغايات تجاوز الانخفاض المتوقع في مخصصات الميزانية والانفاق. والأكثر أهمية، هناك حاجة لإصلاح نظام الضرائب لغايات تقليل الاعتماد على عائدات المقاصة، ومراعاة العدالة الاجتماعية، وتنويع مصادر الدخل بما يمكّن من زيادة الإنفاق الاجتماعي. على أن يكون هذا من خلال رفع التدرج في ضريبة الدخل الشخصي، وإدخال نظام الشرائح ضمن ضريبة دخل الشركات واعتماد تشريعات تهدف إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

والأهم من ذلك، أن هناك حاجة لإعادة النظر في النظام المدني ومنظومة القيم التي يقوم عليها النظام التعليمي على أساس من تعزيز المواطنة، والنزاهة، المسؤولية، والتكافل. ويجب دعم هذا أولاً من خلال اعتماد سياسات وتدابير تضمن التعليم للجميع، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص من ذوي الإعاقة والفتيات والفئات المجتمعية المهمشة. ويتطلب هذا، في الأساس، توفيراً للبنية التحتية اللازمة.

3.3 التحديات الرئيسية

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه وزارة التربية عند اضطلاعها بمسؤولياتها فيما يلي:

1. (عدم وضوح السيناريوهات المستقبلية فيما يتعلق بالجائحة، 2) اجراءات الاحتلال فيما يتعلق بالضم والقدس، والتي تؤثر بشكل فائق على الأطفال والمعلمين، 3) قلة الوعي بين المواطنين، بما في ذلك الآباء، بشأن التعامل مع الجائحة و 4) خلق شراكة تكاملية مع الشركاء، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني.[49]

هذا وتم تحديد العديد من التحديات الأخرى من قبل منظمات المجتمع المدني، من بينها ردم الفجوة الآخذة في الاتساع بين الطلاب لاسيما بين الطلاب ذوي التحصيل المتدني. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المرجح أن يؤدي عدم وجود تحليل للمخاطر ومنهجية إدارية إلى مفاقمة الأعباء والصعوبات على كاهل وزارة التربية والتعليم.

فضلاً عن أنه، من المرجح أن تواجه وزارة التربية والتعليم صعوبات مالية جمة. ويتأتي هذا ضمن إطار متعدد الأبعاد. بدايةً، في الوقت الذي لم ينجم عن الموجة الأولى من الجائحة تحولات كبيرة في تمويل وزارة التربية والتعليم، إلا أنه من الوارد أن تؤول الموجات اللاحقة إلى مثل هذا السيناريو، لاسيما على ضوء تفاقم الاحتياجات الصحية والحماية الاجتماعية وانخفاض الإيرادات، الذي يعزى إلى حجب المقاصة من قبل الاحتلال الإسرائيلي بشكل رئيسي وانكماش الدورة الاقتصادية بسبب جائحة كوفيد - 19. ومن المرجح أن تشكل هذه الصعوبات المالية تحديات لوزارة التربية والتعليم أمام إعادة تأهيل وبناء قدرات المعلمين والإداريين من حيث المعرفة، والمهارات، وأدوات التعلم عن بعد، وضمان توافرها، وإمكانية وصول التعليم إلى مواقع جغرافية بعيدة، وتركيب البنية التحتية اللازمة، وتبني سياسات تكفل دمج احتياجات ذوي الإعاقة والنوع الاجتماعي.

49 مقابلة مع د. بصري صالح (رقم 20).

الخاتمة

طال تأثير تفشي جائحة كوفيد - 19 في فلسطين جميع أصحاب المصلحة في العملية التعليمية. حيث حولت وزارة التربية أولوياتها من الرقمنة، وبناء المدارس والتوسع فيها، وتطوير المناهج إلى التعامل مع الجائحة. واشتملت الأولويات الأكثر إلحاحاً على إتمام امتحانات الثانوية العامة، وضمان استمرار التعليم من خلال التعلم عن بعد والاستعداد للعودة إلى المدارس. وطال تأثير الجائحة أيضاً الإنفاق التنموي على التعليم، والذي انخفض بمقدار 43% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 و 27% من عام 2018. ومن ناحية أخرى، كان على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، في المقام الأول، إعادة برمجة مشاريعها وأنشطتها ونقلها إلى منصات الإنترنت. أما التحدي الرئيسي الذي واجهته منظمات المجتمع المدني فقد تجسد في رفض بعض المانحين الاستمرار في تغطية رواتب المنسقين الميدانيين والإداريين ومنسقي الفروع، مما هدد الأمن الاجتماعي لعدد من الأفراد بشكل كبير.

وعلى الرغم من ذلك، سجل لوزارة التربية والتعليم العديد من الانجازات والنجاحات، رغم تفاجؤها بقرار إغلاق المدارس. وتشمل هذه الانجازات إتمام امتحانات الثانوية العامة بنجاح، على عكس العديد من البلدان الأخرى المجاورة، والتعامل مع انتشار الجائحة في مناطق معينة بمسؤولية وفاعلية، بالإضافة إلى الإصدار السريع لخطة الاستجابة الوطنية.

ومع هذا، لم يتم إعداد خطة الاستجابة الوطنية على أساس تشاركي بل اعتمدت وزارة التربية والتعليم نهجا شديد المركزية لصنع القرار، مما وضع العقبات أمام أي تكاملية في العمل بين منظمات المجتمع المدني والوزارة، لا سيما ضمن فريق العمل الخاص بالتعلم عن بعد. وكان العمل مع المنظمات التي تتمتع بعلاقة استراتيجية وطويلة الأمد مع الوزارة استثناءً من ذلك. وهذا يوحي بأن طبيعة الأزمة وعدم وجود رؤية بشأن التعلم عن بعد شكلت العقبات الرئيسية أمام تحقيق النهج التشاركي. ويدلل هذا على افتقار فلسطين للخبرة وغياب البنية التحتية اللازمة لإدارة الأزمات.

هذا وتتضمن نقاط قوة خطة الاستجابة الوطنية دراستها لتعظيم إمكانية الوصول للطلاب والمعلمين في المناطق شديدة التهميش، واقتراح بدائل إبداعية مثل رواية القصص وتوحيد الجهود بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية. أما على الجانب الآخر، فتتضمن ثغرات الخطة بقاء 33% منها بلا تمويل، وعدم أخذها بالاعتبار التكاليف المرتبطة بتعيين معلمين إضافيين أو زيادة رواتب المعلمين الحاليين لتغطية الفصول الدراسية بنظام الفترتين، أو تكلفة البرامج والأجهزة اللازمة للبنية التحتية للتعلم عن بعد. علاوة على هذا، تتعامل الخطة مع جميع الطلاب على أنهم مجموعة متجانسة وبالتالي أهملت احتياجات النوع الاجتماعي وذوي الإعاقة وكذلك قطاع الطفولة المبكرة وحصرها للتعلم عن بعد في التعلم الإلكتروني، في الوقت الذي يتضح فيه أن ليس كل الطلاب وأسرهم لديهم المقدرة على الوصول إلى التعلم الإلكتروني.

ولمعالجة هذه القضايا، يجب اعتبار خطة الاستجابة وثيقة حية قابلة للنمو والتطور باستمرار وحسب الحاجة. علاوة على أن أي استجابة فعالة للجائحة تستوجب جسراً للهوة بين وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني، وبين وزارة التربية والتعليم والآباء لبث وتعميم الشراكة التكاملية، لاسيما أن التعليم ليس أولوية للإنفاق الحكومي في الوقت الآني. ويجب التوسع بهذا الصدد من خلال توطيد علاقة تكاملية بين مختلف الوزارات الحكومية، مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي من شأنها أن تدعم عمل وزارة التربية والتعليم في جزئية التعلم عن بعد. بالإضافة إلى ذلك، يبدو جلياً أن هناك حاجة لبروتوكول خاص بإدارة المخاطر لإدراك اللامركزية في صنع القرار على المستوى الجماعي في المحافظات ولدعم الحد من الأزمة وتخطي الأضرار المتصلة بإدارة الأزمات. وختاماً، تتمثل القضايا الأكثر إلحاحاً، والتي ينبغي معالجتها على الفور من خلال شراكات موطدة، في: 1) ردم الفجوة المعرفية للطلاب ذوي التحصيل المتدني وطلاب الروضة لضمان دمجهم بصورة طبيعية، و 2) إهمال قطاع الطفولة المبكرة، و 3) إغفال احتياجات النوع الاجتماعي وذوي الإعاقة و 4) تنويع طرق التعلم عن بعد بما يتخطى التعلم الإلكتروني.

في نهاية المطاف، يعد التعليم مسؤولية جماعية، وفي أوقات الأزمات تتحمل الحكومة مسؤولية أخذ زمام المبادرة للاستجابة والتدخل، وتتطلب فعالية أي استجابة ومدى ملائمتها شراكات حقيقية ومتساوية بين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومة، والمجتمع المدني، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي، وأولياء الأمور.

قائمة المراجع

المقالات، وصحف الوقائع، والرسوم البيانية:

1. الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPH)، ورقة مرجعية: دليل لنشر رسالة #MoveTheMoney على وسائل التواصل الاجتماعي. https://bit.ly/2IvRM31
2. وزارة التربية والتعليم ومفتاح- المبادرة الفلسطينية للنهوض بالحوار العالمي والديمقراطية، ميزانية المواطن 2017 (وزارة التربية والتعليم، أغسطس 2017). https://bit.ly/3ng8sdE
3. وزارة التربية والتعليم ومفتاح، موازنة المواطن 2018 (وزارة التربية والتعليم، يوليو 2018). https://bit.ly/3ng8sdE
4. نان تيان، وأود فلورانت، وألكسندرا كويموفا، وبيتر دي ويزمان، وسيمون تي وايزمان، الاتجاهات في الإنفاق العسكري العالمي، 2018 (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أبريل 2019). https://bit.ly/32B8vsG

الخطط والتقارير:

5. وزارة المالية، التقرير المالي لشهر ديسمبر 2017 (وزارة المالية، 24 يناير 2017). https://bit.ly/2It7LOS
6. وزارة المالية، التقرير المالي لشهر كانون الأول 2018 (وزارة المالية، 27 يناير 2018). https://bit.ly/36rruqH
7. وزارة المالية، التقرير المالي لشهر مايو 2018 (وزارة المالية ، 28 يونيو 2018). https://bit.ly/35n6NN3
8. وزارة التربية والتعليم خطة الاستجابة الوطنية لـ كوفيد19- (مارس 2020).
9. وزارة المالية، التقرير المالي لشهر مايو 2019 (وزارة المالية، 26 يونيو 2019). https://bit.ly/3eRBHAk
10. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقرير حالة الطوارئ كوفيد - 19 رقم 13 (OCHA، 15 يوليو 2020). https://bit.ly/3ncFuv9

المقابلات:

11. مقابلة مع وحيد جبران، مدير التربية والتعليم في الأونروا (عبر سكايب، 15 مايو 2020).
12. مقابلة مع جواد أبو عون، المدير التنفيذي لمؤسسة شركاء في التنمية المستدامة (مركز إبداع المعلم، 15 يونيو 2020).
13. مقابلة مع مها أحمد، منسقة برنامج التعليم في جمعية مدرسة الأمهات (عبر سكايب، 15 يونيو 2020).
14. مقابلة مع باسم بني شمسة، مدير برنامج التعليم في مؤسسة الرؤية الفلسطينية (مركز ابداع المعلم، 15 يونيو 2020).
15. مقابلة مع عبير أبو سنينة، مستشارة تربوية في منظمة إنقاذ الطفل (عبر سكايب، 16 يونيو 2020).
16. مقابلة مع فادي بيضون، منسق المجموعة العنقودية للتعليم في اليونيسف (عبر سكايب، 16 يونيو 2020).
17. مقابلة مع د. بصري صالح، وكيل وزارة التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم، 18 يونيو 2020).
18. مقابلة مع هلا قبج، مديرة برامج في مركز إبداع المعلم (مركز ابداع المعلم، 18 يونيو 2020).
19. مقابلة مع رفعت صباح ، رئيس الائتلاف التربوي الفلسطيني (عبر سكايب، 4 أغسطس 2020).

المواقع الإلكترونية والبيانات الصحفية:

20. الحياة الجديدة، بشارة: تراجع بنسبة 60-70% في الإيرادات العامة (الحياة الجديدة، 12 أبريل 2020). https://bit.ly/3krOz17

21. وزارة التربية والتعليم، «التربية»: السادس من أيلول المقبل موعد العودة للمدارس بنظام التعليم المدمج (وزارة التربية والتعليم، 15 يوليو 2020). shorturl.at/hrORX

22. دولة فلسطين- مجلس الوزراء، اجتماع مجلس الوزراء رقم 64 (مجلس الوزراء، يوليو 2020). https://bit.ly/3kjokdv

23. ArGIS Online، توزيع المدارس والطلاب حسب المحافظة للعام الدراسي 2018-2019. https://bit.ly/3ngmb45

24. OECD- DAC سجل Creditor Reporting System https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=CRS1

25. صندوق النقد الدولي، IMF DataMapper (صندوق النقد الدولي https://bit.ly/3pjVnBN .(IMF،2020

26. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التعليم في ظل كوفيد19: من الاضطراب إلى التعافي (UNISCO). https://en.unesco.org/covid19/%20educationresponse

27. منظمة الصحة العالمية، فيروس كورونا المستجد- الصين (منظمة الصحة العالمية WHO،12 يناير2020). https://bit.ly/2IiLi7F

28. منظمة الصحة العالمية، بيان حول الاجتماع الثاني للجنة الطوارئ الخاصة باللوائح الصحية الدولية (2005) بشأن تفشي فيروس كورونا المستجد (منظمة الصحة العالمية، 30 يناير 2020). https://bit.ly/2JS9tKk

29. منظمة الصحة العالمية، الملاحظات الافتتاحية للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية في وسائل الإعلم إحاطة حول COVID19 (منظمة الصحة العالمية، 11 مارس 2020). https://bit.ly/2UkhTw0

30. منظمة الصحة العالمية، فيروس الكورونا (جائحة كوفيد19) . https://bit.ly/32Dtvip

31) 31. منظمة الصحة العالمية، الواجهة الالكترونية لمنظمة الصحة العالمية الخاصة بفيروس الكورونا (كوفيد19). https://covid19.who.int

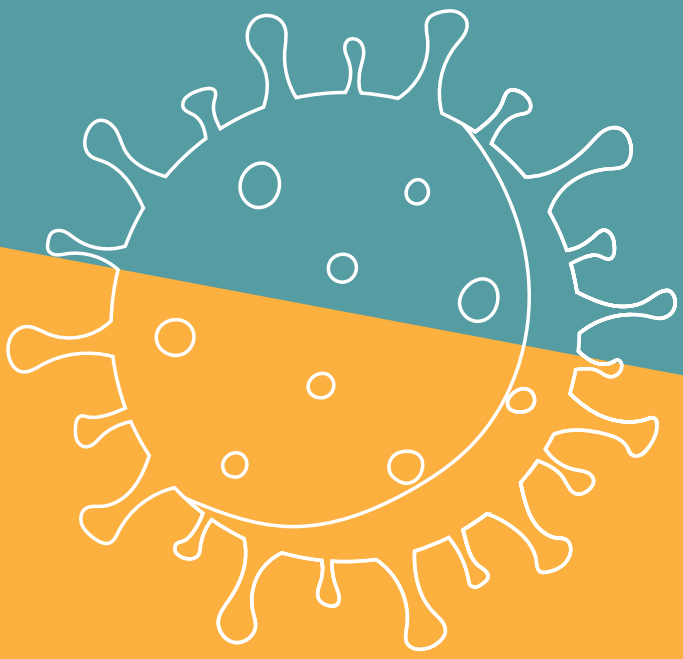

EUROPEAN UNION
الاتـحـاد الأوروبـي

تم اصدار هذا الكتاب (أو التقرير) بدعم من الاتحاد الأوروبي، وان محتويات هذا الكتاب (أو التقرير) هي من مسؤولية المؤلف / الناشر/ المؤسسة الشريكة) ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.